

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات الدائمة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - ترفع الشركة المصرية التجارية والمالية من الشركات التابعة للتؤسسة المصرية العامة للتجارة والمرفقة بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

وعلى الوزراء كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٨٣ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في شأن إنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات الدائمة والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن القواعد الخاصة بالمعاملة المالية للندويين والمفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ورئيس وأعضاء بلان الجرد والتقييم الذين كلفتهم الجهة الإدارية المختصة من أعمالهم في بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تسري أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على المعاملة المالية للندويين والمفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ورئيس وأعضاء بلان الجرد والتقييم الذين كلفتهم الجهة الإدارية المختصة من أعمالهم في الشركات والمنشآت التابعة للتؤسسة العامة للطاخن والمضارب والمخازن .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر